

ע"פ חוק הגנת הצרכנים, 1980

מס' 1/01/7008: (ת"פ) 1/01/7008
מס' 1/721/7008
מס' 1/1/8008
מס' 1/721/7008
מס' 1/1/8008
מס' 1/721/7008

שם: _____

מס' _____

שם: _____



מס' _____
מס' _____
מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

מס' _____

۱ - سوالاتی
۲ -

: سوالاتی



سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

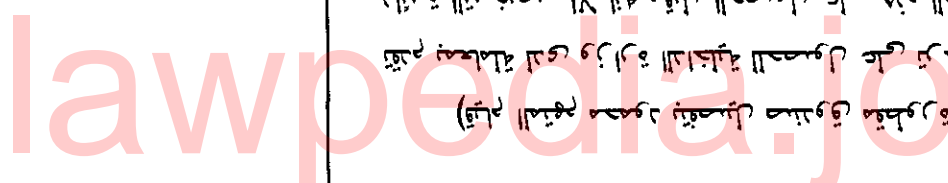
سوالاتی

سوالاتی

سوالاتی

... ۸/۸/۰۰۸ ... ۲۰۰۸/۳/۳/۲۴ ...

... ۲۰۰۸ ... ۸/۸/۰۰۸ ... ۲۰۰۸/۳/۳/۲۴ ...



... ۲۰۰۸ ... ۸/۸/۰۰۸ ... ۲۰۰۸/۳/۳/۲۴ ...

من اعترافه الواضح والصریح لدى المدعي العام وتقرير الخبير الفاعوري - دون أن تستخلص هي واقعة جرمية - وقضت بتجريمه بجناية التزوير المسندة إليه وان هذه الجرائم ليست من الجرائم الاقتصادية لان التزوير لم يلحق ضرراً بالأموال العامة أو الاقتصاد الوطني .

ووجدت أيضاً أن المتهم قد استعمل الرخصة المزورة إلا انه لم يكن يعلم بأمر تزويرها وان فعله غير معاقب عليه قانوناً فقضت بعدم مسؤوليته عن جناية استعمال مزور المسندة إليه .

وعطفاً على قرار تجريم المتهم وقررت وضعه بالإشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والرسم ولكونه شاب في مقتبل العمر وإعطائه الفرصة لتصويب سلوكه قررت اعتبار ذلك من الأسباب المحففة التقديرية وعملاً بالمادة ٤/٩٩ من قانون العقوبات تخفيض العقوبة لتصبح الأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة والرسم محسوبة له مدة التوقيف وتركه حراً حين اكتساب الحكم الدرجة القطعية.

لم يرتض المتهم بالحكم فطعن فيه استئنافاً وأصدرت محكمة استئناف معان الحكم رقم ٢٠٠٧/٨٨٨ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٦ قضت فيه بفسخ القرار المستأنف والحكم بإعلان عدم مسؤوليته مما نسب إليه .

لم يرتض النائب العام / معان الحكم الاستئنافي فطعن فيه تمييزاً للأسباب المسبوبة في اللاحقة المقدمة منه بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٧ .

بتاريخ ٢٠٠٧/٧/١٨ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب فيها قبول التمييز شكلاً وموضوعاً وتقض القرار المطعون فيه وإجراء المقترضى القانوني.

وبتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٨ أصدرت محكمة التمييز بيهبتها العامة قرارها رقم ٢٠٠٧/١٠٣٤ قضت فيه بتقض القرار المطعون فيه وقد جاء في قرار التقض ما يلي:

تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

(۱۳۸۰/۷/۱۴)

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

۱۳۸۰/۷/۱۴ تاریخ: ۱۳۸۰/۷/۱۴

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳ وتحت رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
القرار رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳
رقم ۱۱ لسنة ۱۹۹۳

لسدى إعادة الأوراق إلى محكمة جنابات العقبة اتبعت حكم الفسخ واصدرت حكماً برقم ٢٠٠٨/١٢٢ تاريخ ٢٠٠٨/١٠/٢١ قضت فيه بتجريم المتهم بجناية التزوير طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات وبسداد لالة المادتين ٢ ، ٤ من قانون الجرائم الاقتصادية وعاقبته على ذلك بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم.

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه استئنافاً حيث أصدرت محكمة استئناف معان حكماً برقم ٢٠٠٩/٩٢ تاريخ ٢٠٠٩/١/٢٥ قضت فيه ببرد الاستئناف وتأييد القرار المستأنف .

لم يرض المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب المبسوطه بالألاحة المقدمة من وكيله بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٤ .

وعن السبب الثالث وفيه ينعي الطاعن على محكمة الاستئناف خطاها بعدم استعمال قانون الجرائم الاقتصادية ذلك أن محكمة الدرجة الأولى كانت قد استبعدت تطبيق هذا القانون بحق المتهم الطاعن وبأن النيابة العامة لم تطعن بهذا القرار .

وفي ذلك نجد أن محكمة جنابات العقبة وفي حكمها رقم ٢٠٠٧/٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤ قضت بتجريم المتهم الطاعن بجناية التزوير طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢١٥ من قانون العقوبات وعاقبته على ذلك بالوضع بالأشغال المؤقتة لمدة ثلاث سنوات والرسوم ثم التمسث له سبباً مخففاً تقديراً خفضت العقوبة بمقتضاه طبقاً للمادة ٤/٩٩ من قانون العقوبات لتصبح الأشغال المؤقتة لمدة سنة واحدة والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وبان النيابة العامة لم تطعن في هذا الحكم وان الذي طعن في هذا الحكم هو المتهم ذاته حيث أصدرت محكمة الاستئناف حكماً برقم ٢٠٠٧/٨٨ تاريخ ٢٠٠٧/٦/٢١ قضت فيه بفسخ الحكم المستأنف وقضت بإعلان عدم مسوولية المتهم عن التهمة المستندة إليه .

ولما جرى الطعن في هذا الحكم الاستئنافي أصدرت محكمة التمييز ببيأتها العامة حكماً برقم ٢٠٠٧/١٠٣٤ تاريخ ٢٠٠٧/١٨/١٠ توصلت فيه إلى أن ما قام به المتهم من أفعال يشكل جناية التزوير طبقاً للمواد ٢٦٠ و ٢٦٢ و ٢٦٥ من قانون العقوبات وفي ضوء ذلك قضت بنقض حكم محكمة الاستئناف القاضي بإعلان عدم مسوولية المتهم.

وبان محكمة الاستئناف اتبعت حكم النقض من حيث كون فعل المتهم يشكل جنائية التزوير طبقاً للمواد ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ من قانون العقوبات واستبعدت تطبيق أحكام قانون الجرائم الاقتصادية بحق المتهم وقضت ببرد الاستئناف المقدم من المتهم.

وبان محكمة التمييز ببيأتها العامة وبناء على الطعن المقدم من النائب العام في معان أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٨/٣٥٤ تاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٣ نقضت فيه حكم محكمة الاستئناف وقضت ب لزوم مراعاة قانون الجرائم الاقتصادية بحق المتهم.

وحيث نجد أنه وطبقاً للمادة ٢٨٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية والمادة ٣/١٦٩ من قانون أصول المحاكمات المدنية فإنه لا يجوز أن يتعرض طالب التمييز من النقض ولا يجوز أن تسوء المحكمة مركز الطاعن من الطعن المرفوع منه وحده.

وحيث أن حكم محكمة الدرجة الأولى رقم ٢٠٠٧/٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٤ قد اغفل تطبيق أحكام قانون الجرائم الاقتصادية بحق المتهم وقضى بمعاقبة المتهم بالوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سنة واحدة بعد استخدام الأسباب المخففة التقديرية وحيث أن النيابة العامة لم تطعن بهذا الحكم وبيان المتهم هو من طعن بهذا الحكم فلا يجوز أن يضار الطاعن من الطعن المرفوع منه وحده وبالرغم من مخالفة قرار محكمة الجنايات المسمى إليه في جهتين :

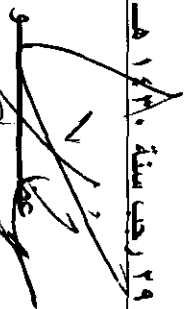
- ١- جهة عدم تطبيق قانون الجرائم الاقتصادية .
- ٢- جهة الخطأ في استخدام الأسباب المخففة التقديرية بحق المتهم طبقاً للمادة ٤/٩٩ من قانون العقوبات إذ أن الفقرة الرابعة من هذه المادة تقضي بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وليس الأشغال الشاقة المؤقتة إلا أنه قد تحصن من جهة العقوبة المفروضة بحق المتهم الطاعن ولا يجوز العودة إلى تطبيق أحكام قانون الجرائم الاقتصادية بحقه لأن ذلك يؤدي بالضرورة إلى منع استخدام

الأسباب المخففة التقديرية بحقه ومن ثم يؤدي إلى تشديد العقوبة ورفعها من الإشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات.

لذا ورجوعاً عن اجتهاد الهيئة العامة السابق في هذه الدعوى ودون بحث في باقي أسباب الطعن حيث سبق معالجتها في قراري النقض السابقين. تقرر نقض الحكم المطعون فيه وعدم تطبيق أحكام قانون الجرائم الاقتصادية رقم ١١ لسنة ٩٣ بحقه تطبيقاً لقاعدة أنه لا يضار الطاعن من الطعن المرفوع منه وحده وإعادة الأوراق إلى محكمة استئناف معان للتسير بالدعوى وفق ما أسلفنا ومن ثم إصدار القرار المقترض.

قرار أصدر تنقيحاً بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٤٣٠ هـ الموافق ٢٢/٧/٢٠٠٩م

الرئيس

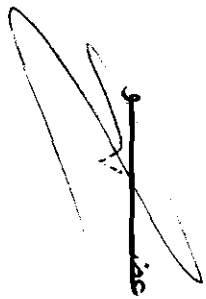


عضو

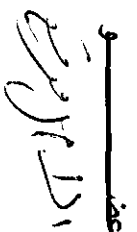
عضو



عضو



عضو



عضو

رئيس الديوان



دقيق / رش

